

Distr.
GENERALNOV 1 1990
الجمعية العامة

A/45/653

30 October 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الخامسة والاربعون

الجلسة ٣١ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة	الفقرات	
٢	١ - ٣	أولا - مقدمة
٢	٤ - ٥	ثانيا - الأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي
٤		ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٤		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦		الأرجنتين
٨		البرازيل
١١		بلغاريا
١٢		بولندا
١٤		المكسيك
١٥		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٠/٤٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ والمعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" ، طلبت الجمعية العامة الى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي (انظر قرار الجمعية ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ، لا سيما الاجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها ؛ ورحبت بالمساعدة المقدمة من مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل أن تعقد دول المنطقة ، في الكونغو في عام ١٩٩٠ وفي أوروغواي في عام ١٩٩١ ، حلقتين دراسيتين مكرستين لاستعراض تطورات النظام القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يبقي تنفيذ القرار ١١/٤١ قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، يراعي ، في جملة أمور ، الآراء التي تعرب عنها الدول الاعضاء .

٢ - وعملاً بالقرار المذكور ، وجه الأمين العام في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، مذكرة شفوية الى حكومات الدول الاعضاء ، طلب فيها من الحكومات تقديم آرائها بشأن إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي .

٣ - وحتى ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، كانت سبع حكومات قد أرسلت ردوداً الى الأمين العام . وسوف تنشر الردود والإنذارات التي ترد بعد ذلك التاريخ في اضافات لهذا التقرير .

ثانياً - الأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ أهدافمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي

٤ - عُقد الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي في ابوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وجرت مناقشة مجموعة كبيرة من المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية وكذلك مختلف جوانب التعاون فيما بين دول المنطقة . وأشار ممثلو دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي في الوثيقة الختامية للاجتماع الى قرارات الجمعية العامة ١١/٤١ و ١٦/٤٢ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ٢٣/٤٣ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ٢٠/٤٤ ؛ وأكدوا

من جديد أن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وتلك المتعلقة بالتنمية مسائل مترابطة وغير قابلة للانقسام ، ورأوا أن التعاون فيما بين دول المنطقة في سبيل تحقيق السلم والتنمية أمر أساسي لتعزيز أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وشددوا على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق دول المنطقة للمحافظة على السلم والأمن فيها ، وجددوا الإعراب عن التزامهم بالعمل معا لتحقيق لهذه الغاية ، وأعربوا عن ارتياحهم إزاء تخفيف حدة التوتر على الصعيد العالمي ، وأكدوا أن ثمة أملا لديهم في أن تؤدي هذه الاتجاهات الي نتائج ايجابية فيما يتصل بتحقيق أهداف المنطقة ، وأدانوا جميع الحالات التي تؤثر بصورة معاكسة على استقلال الدول الواقعة على ضفتي جنوب المحيط الأطلسي أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية ، أو التي تهددها بخطر فادح ، وحشت دول المنطقة ، ولا سيما تلك التي تتمتع بقدرات ذات صلة ، على أن تنظر في امكانية التعاون مع الدول الأطراف المعنية من أجل إنشاء آليات رصد مشتركة لجنوب الأطلسي ، بما في ذلك المراقبة الساحلية ، وشددوا على ضرورة الاضطلاع بعمليات بحرية سلمية مشروعة في جنوب المحيط الأطلسي من شأنها أن تستبعد التدخل الاجنبي الخارجي والتنافس العسكري والتباري في مجال الاسلحة النووية ، واعترفوا ، في ظل البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة ، بأهمية تعزيز التعاون في المسائل الاقتصادية والمالية فيما بين الدول الاعضاء ، واتفقوا على أن زيادة تنسيق السياسات في مختلف المحافل ، في بعض المجالات الحساسة من قبيل الديون ، وتدفقات التجارة والوصول الى الأسواق والاستثمار ، من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاهداف ، وطالبوا بالتعاون وبتنسيق السياسات في مجال بعض الأنشطة من قبيل اقامة أسواق تجارية بشكل منتظم ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، وتبادل المعلومات التجارية بأنواعها ، ومبادلة البيانات المتعلقة بالفرص الاستثمارية وتوفير سائر المعلومات الاساسية ذات الصلة كي تستعملها الدول أعضاء المنطقة ، ووافقوا على أن زيادة التعاون التجاري بأنواعه من شأنها أن تيسر عن طريق تشكيل أفرقة مخصصة من خبراء موفدين من قبل دول المنطقة ممن يعملون في مجالات رئيسية من مجالات الاهتمام ، وكرروا القول بأن البيئة البحرية بجنوب الأطلسي يجب أن تظل بمنأى عن التلوث ، وأثنوا ، في هذا الصدد ، على الدول الاعضاء التي أقامت "هيئة مراقبة إلقاء النفايات" ، وقرروا أنهم سيعززون تلك الآلية التي أوصى بها الاجتماع الأول من أجل القيام بدقة برصد وتجميع ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بحركة السفن التي تحمل نفايات خطرة أو سمية أو نووية ، في المنطقة . ونظرا لوجود صلة تكاملية بين بيئة جنوب الأطلسي وبين بيئة القارة المتجمدة الجنوبية المجاورة ، فإن دول المنطقة كررت كذلك الإعراب عن اهتمامها بوقاية القارة المتجمدة الجنوبية من التلوث البيئي ، حيث أنه قد يوشع على جنوب المحيط الأطلسي . وأكدوا أيضا أن تهيئة السلم والتعاون في المنطقة تقتضي زيادة دعم تبادل المعرفة

بين شعوب المنطقة من خلال تعزيز الروابط القائمة فيما بينها في ميادين الثقافة والتعليم والإعلام ، وكذلك من خلال تشجيع السياحة داخل المنطقة . وحثوا الدول الأعضاء ، بغية تحقيق هذه الغاية ، على تقديم مقترحات ، عن طريق المنسق ، تتضمن خطوات عملية من شأن أن تنمي وتطور هذه الاتصالات الثقافية بين شعوبها .

٥ - وعملا بقرار الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي (انظر A/43/5/2 ، المرفق) وبقرار الجمعية العامة ٢٠/٤٤ ، عقد الاجتماع الاول لفريق الخبراء المعني بقانون البحار للدول الاعضاء بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي في برازافيل ، الكونغو ، في الفترة من ١٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وتم في الاجتماع إيلاء أهمية خاصة لمختلف المشاكل المتملة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في المنطقة وللسياسات البحرية الوطنية لدول المنطقة وكذلك لمجالات التعاون فيما بين دول منطقة السلم والتعاون ، ومن بينها توافق التشريعات الوطنية واستعراض السياسات البحرية الوطنية بهدف تنمية التعاون على مختلف الأصعدة ، وحماية وحفظ البيئة البحرية والموارد البحرية الحية وغير الحية .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠]

١ - دأب الاتحاد السوفياتي على تأييد المبادرات الاقليمية الداعية الى إزاحة خطر الحرب وتعزيز التدابير التي تتخذها الدول المعنية بهدف حل المشاكل المشتركة ، فهذه المبادرات تشكل عاملا فعالا في العملية العالمية لنزع السلاح واقامة نموذج جديد للأمن الدولي . ولهذا صلته القوية بفكرة اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، وهي الفكرة التي يتجسد مضمونها الملموس تدريجيا نتيجة للتحسن العام في المناخ السياسي الدولي ونتيجة للعمليات الناجمة التي تجري بصورة مباشرة في تلك المنطقة .

٢ - ومن شأن التعجيل بتفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أن يساعد على تعزيز التحولات النوعية في المنطقة وتطورها . ويرى الاتحاد السوفياتي أن إحدى المهام الأشد إلحاحا والتي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في هذه

المرحلة ، تتمثل في تنشيط التدابير الرامية الى جعل العمليات الايجابية التي تشق طريقها في جنوب افريقيا عمليات نهائية لا رجعة فيها .

٣ - ويجب أن تشكل الخطوات الواجب اتخاذها بهدف حل النزاع الداخلي في أنغولا بالوسائل السلمية جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية الى اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي .

٤ - والاتحاد السوفياتي مقتنع بأن مهمة تحويل جنوب الاطلسي الى منطقة سلم وتعاون إنما تقتضي أن الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سياسية لحالات النزاع في المنطقة تستكمل بتدابير نشيطة لضمان الأمن على الصعيد العسكري . ويتصل هذا قبل كل شيء بضرورة اتخاذ خطوات جديدة تستهدف إعطاء المركز اللانوي للمنطقة ، بما في ذلك من خلال انضمام دول المنطقة ، وبالدرجة الاولى جنوب افريقيا ، الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ووضع جميع الأنشطة النووية التي تقوم بها جنوب افريقيا تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويؤكد الاتحاد السوفياتي ، من جهته ، استعدادة لبحث مسألة التدابير الملائمة لتنفيذ دعوة الجمعية العامة الى تخفيض الوجود العسكري في منطقة جنوب الاطلسي وعدم نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فيها ، وذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العسكرية الكبرى الأخرى ومع دول المنطقة . ومما له أهمية عملية كبيرة في رأينا الاتفاق على تدابير تعزيز الثقة وضمان أمن الاتصالات البحرية في جنوب الاطلسي . ويمكن الاستناد في وضع هذه التدابير على وثيقة نزع السلاح في الميدان البحري العسكري التي أقرتها لجنة نزع السلاح في أيار/مايو من هذه السنة . وإن من شأن البدء في النظر الموضوعي المتعدد الأطراف في المشاكل الواردة أعلاه أن ينشط إحراز تقدم في اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، بل إن من شأنه أن يغيد بالتأكيد في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي .

٥ - كما يمكن للتعاون المتعدد الأطراف داخل المنطقة الذي يستجمع قواه تدريجيا أن يصبح أساسا متينا للأمن في جنوب الاطلسي . ومما يبشر بالخير الكثير الخطوات المتخذة لتنظيم العمل المشترك الاقليمي في مجال حماية البيئة ، وهي خطوات تتضح أهميتها بصورة خاصة على ضوء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي ينتظر انعقاده عام ١٩٩٢ . ويرى الاتحاد السوفياتي أن بوسع الأمم المتحدة وأجهزتها ، إذا طلب منها ذلك ، أن تساند ، عملا ببناء الجمعية العامة ، الجهود التي تبذلها دول المنطقة في المجالات الاقتصادية وغيرها بغرض تحقيق أهداف إعلان جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون .

الارجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - تؤكد حكومة جمهورية الارجنتين مرة أخرى التزامها الشابت بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي (قرار الجمعية العامة (١١/٤) ، اقتناعا منها بأن على بلدان المنطقة مسؤولية أساسية في بلوغ أهدافه . ومع ذلك ترى حكومة الارجنتين أنه تقع كذلك على البلدان من جميع المناطق الأخرى ، وبوجه خاص البلدان ذات الأهمية العسكرية ، مسؤولية خاصة للتعاون لتحقيق هذه الغاية .

٢ - وترى حكومة الارجنتين أن للمطلب الوارد في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٤ أهمية خاصة بالمقارنة ببقيّة المطالب الواردة فيه . إذ تطلب الجمعية العامة فيها " إلى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ، لا سيما الإجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها" .

٣ - ومن ثم ، تجدر الإشارة إلى البيان المشترك الصادر عن الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ (A/45/136-S/21159 ، المرفق) الذي اتفقتا بمقتضاه على إعادة العلاقات الدبلوماسية وعلى اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تنمية العلاقات الثنائية ، من بينها إنشاء " الفريق العامل لشؤون جنوب المحيط الاطلسي" الذي تتمثل الغاية منه في النظر في الصيغ المتعلقة بغض بعض المشاكل الناتجة عن الإبقاء على حالة الاستعمار . كما ترمي بعض التدابير المحددة إلى بناء الثقة وتجنب وقوع حوادث عسكرية في جنوب المحيط الاطلسي .

٤ - ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة في هذا السياق إلى الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي المعقود في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الذي أعلن فيه ممثلو هذه الدول الساحلية مفاهيم منها أنهم :

"يشيرون مع القلق الى أن العقبات الخطيرة التي تعوق التنفيذ الكامل لاهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ما زالت قائمة ، فالحالة الاستعمارية السائدة بجزر مالغيناس والمحافظة على تعزيز القوات العسكرية في المنطقة تشكلان ممذرا من مصادر التوتر وخطرا محتملا بالنسبة للسلم والامن في هذه المنطقة ؛

"يحيطون علما مع الارتياح بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وكذلك بالاتفاقات الواردة في الإعلان البريطانيين - الأرجنتينيين اللذين صدرا في مدريد في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

"يعربون عن أملهم في أن تؤدي هذه العملية الجديدة المتعلقة بالحوار والتعاون ، بأسرع وقت ممكن ، الى استئناف المفاوضات ، بغية ايجاد حل عادل دائم للنزاع القائم بين كلتا الدولتين بشأن السيادة ؛

"يحثون على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمسألة جزر مالغيناس ، والتي توصي كلتا الدولتين بإيجاد وسائل مناسبة لحل جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل الجزر حلا سلميا ونهائيا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة" .

٥ - ومن جهة أخرى ، رحبت جمهورية الأرجنتين ، بسرور ، بانضمام ناميبيا الى مجتمع الدول ذات السيادة بعد مسيرة طويلة ومضنية عانى خلالها شعبها الكثير من الالام . كما رحبت بهذه الدولة الساحلية الجديدة المطلة على جنوب الاطلسي .

٦ - كذلك ، ترى حكومة الأرجنتين أن السلم والتعاون في منطقة جنوب الاطلسي سيتيسران بشكل ملحوظ عن طريق التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة الرامية الى القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، وعن طريق احترام سيادة الدول الساحلية ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية .

٧ - وفيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية الساحلية المطلة على جنوب الاطلسي ، تجدر الإشارة الى أن الأرجنتين أحرزت تقدما كبيرا في عملية شاملة للتكامل والتعاون مع البرازيل وأوروغواي بدأت نتائجها تسهم في ترسيخ روح منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

البرازيل

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - منذ أن اعتمدت الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، القرار ١١/٤١ ، حدثت تغييرات كبيرة على الساحة السياسية الدولية ، بما في ذلك ظهور استعداد جديد من جانب الدول للدخول في حوار وإقامة علاقات مستقرة تقوم على أساس توازن المصالح وتبادل المنافع . وجعل هذا المناخ بالامكان تسوية النزاعات القديمة في شتى أنحاء العالم عن طريق المفاوضات ، تلك النزاعات التي كانت في كثير من الاحيان تشتعل وتتفاقم بتأثير جهات متنافسة خارجية . ولقد شهدنا إحياء الجهود الجماعية بوصفها الوسيلة المناسبة في السعي من أجل التوصل الى اتفاق بين الاطراف المتنازعة .

٢ - ولقد انعكس هذا التطور الايجابي في الحالة الدولية بصورة مواتية في منطقة جنوب الاطلسي ، التي ظهرت بها دلائل على التقدم لا شك فيها . والواقع أنه منذ عام ١٩٨٦ ، استأنفت الأرجنتين والمملكة المتحدة حوارهما ؛ وكان هناك تحسن في حالة المواجهة في الجنوب الافريقي ، الى جانب استقلال ناميبيا وحل مشكلة التدخل الاجنبي في أنغولا ؛ كما يجري اتخاذ خطوات أولية ايجابية نحو القضاء التام على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، من بينها الافراج عن الزعيم البارز نيلسون مانديلا .

٣ - وكانعكاس آخر لهذا التطور الايجابي ، الذي ساهمت فيه الجهود المكثفة لدول المنطقة ، يلاحظ المرء أيضا دعما مستمرا شابتا لإنشاء منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي كم منطقة لها هويتها وأهدافها المحددة . وبعد اعتماد الجمعية العامة قرارها ١١/٤١ ، صدرت قرارات لاحقة حظيت بتأييد متزايد دائما من جانب الدول الاعضاء ، وهناك اليوم تأييد عالمي تقريبا لإنشاء منطقة السلم والتعاون في المنطقة . وهذه الحالة هي نتيجة تزايد الوعي والتفهم من جانب البلدان الاخرى للأهداف الرفيعة والبنّاءة التي تلهم دول جنوب الاطلسي .

٤ - وادراكا لأهمية الأمم المتحدة في تهيئة مناخ مثالي للسلم والانسجام في الجنوب الافريقي ، واصلت البرازيل ، في عام ١٩٩٠ المساهمة بقوات ، بما في ذلك على مستوى القيادة ، في القوة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا . وعلاوة

على ذلك ، وفي سياق التعاون من أجل التعجيل باندماج ناميبيا المستقلة في مجتمع دول جنوب الأطلسي ، استضافت البرازيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، حلقة دراسية عن الموارد البشرية والتخطيط الإنمائي لهذا البلد ، روج لها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٣ جيم . وقد جعلت هذه الحلقة الدراسية بالإمكان تحديد وسائل التعاون التقني بين كلا البلدين لا سيما في مجالات البحوث الزراعية والنقل والطاقة والإدارة العامة .

٥ - وفي إطار الجهود المبذولة لتكثيف الحوار والتعاون البناء بين دول منطقة جنوب الأطلسي ، عقدت حلقة الخبراء الدراسية التقنية الأولى لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي المعنية بقانون البحار ، في برازافيل ، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بمساعدة مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار ، وبدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولقد حققت هذه المبادرة الآمال التي أعرب عنها في هذا الصدد المشتركون في الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي المعقود في ريو دي جانيرو ، في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجعلت بالإمكان ، لأول مرة ، أن يتبادل ممثلو دول المحيط الأطلسي الآراء والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بقانون البحار والأولويات البحرية لكل منهم . كما أرسى هذا الاجتماع أساسا هاما للقيام ، أثناء الحلقة الدراسية الثانية التي ستعقد في مونتيفيديو في عام ١٩٩١ ، بتعيين مشاريع محددة للتعاون تلبي احتياجات دول منطقة جنوب الأطلسي .

٦ - وتنفيذا أيضا لهدف إقامة علاقة من نوع جديد ، تعود بالنفع على جميع الدول على جانبي المحيط ، عُقد الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، في ابوجا ، نيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . والواقع أن هذا الاجتماع يشكل دليلا ملموسا على أن فكرة تعزيز السلم والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي أخذت بالفعل في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تشجيع إقامة اتصالات منتظمة بين دول المنطقة مما يجعل بالإمكان إجراء تقييم موضوعي وواقعي للجهود المضطلع بها ، فضلا عن وضع خطوط جديدة للعمل المشترك .

٧ - وإذا كان الاجتماع الأول قد اهتم أساسا بمعالجة جوانب مفاهيمية في جوهرها ، فقد تم في الاجتماع الثاني تحديد السبل العملية لتنفيذ الأهداف الواردة في إعلان ريو دي جانيرو . وأحد هذه السبل هو تعزيز التعاون التقني بين دول المنطقة . وفي هذا الصدد ، قامت البرازيل ، بالتعاون مع البلدان الأفريقية في منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، بوضع برامج ومشاريع مختلفة في مجالات عديدة يتم تنفيذها بدعم من

المنظمات الدولية ذات الصلة حسب الاقتضاء . وبالتالي ، كررت حكومة البرازيل أثناء اجتماع ابوجا ، استعدادها لمواصلة هذا التعاون ، لا سيما في مجالات المناخات القائمة على الزراعة والارشاد الريفي وإعادة تشجير الاحراج وحماية البيئة ، وأعربت كذلك عن اهتمامها بتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الاملاح الصناعي .

٨ - وفي الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، كان هناك تبادل مستفيض للمعلومات عن وسائل حماية البيئة البحرية . وفي الاعلان الختامي ، اتفق المشاركون على أنه "ينبغي أن تظل البيئة البحرية لجنوب الاطلسي بمنأى عن التلوث" وأعربوا عن استعدادهم لدراسة واتخاذ تدابير لمنع ومكافحة القاء النفايات الخطرة والسمية والنووية في المناطق البحرية للمنطقة بما فيها أعالي البحار . وفي الاجتماع الثاني ، أبدت البرازيل ، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، استعدادها لتعزيز التنسيق بين دول جنوب الاطلسي لتبني مواقف موحدة ازاء هذا الموضوع على النحو الوارد في الاعلان الختامي لاجتماع ابوجا .

٩ - وأعرب الرئيس فرناندو كولور في خطابه الافتتاحي عن اعتزام حكومة البرازيل تعزيز الصداقة التقليدية والجهود المبذولة لتحقيق السلم الاقليمي والتعاون والحوار مع بلدان أمريكا اللاتينية . وفيما يتعلق بالبلدان الافريقية ، أكد الرئيس استعداد الحكومة للعمل من أجل استعادة دينامية علاقة البرازيل معها ، تلك العلاقة التي تأثرت كثيرا في السنوات الاخيرة بسبب الصعوبات التي واجهتها البلدان النامية عموما . وأعلن الرئيس كولور أيضا "إننا منؤكد هويتنا ، لتعميق فكرة المشاركة الثقافية والتاريخية ، وادانتنا للعنصرية لا سيما نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي نأمل أن يكون في مرحلته الاخيرة" .

١٠ - ولذلك فإن مشاركة البرازيل في الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، يعكس استمرار التزام البرازيل بمبادئ السلم والتعاون بين دول المنطقة بما يعود بالنفع على جميع شعوبها .

بلغاريا

[الاصل : بالروسية]

[١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠]

- ١ - تحافظ جمهورية بلغاريا الشعبية على موقفها الايجابي من اقتراح اعلان جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون . وبينبني هذا الموقف على وجهة نظرها الشابتة ازاء التدابير الاقليمية المعنية بتعزيز بناء الثقة والامن ، وإقامة المناطق الخالية من السلاح النووي ومناطق السلم في أنحاء العالم المختلفة .
- ٢ - ويبرز على مسرح السياسة الدولية في الوقت الحاضر عدد من الاتجاهات الايجابية . ويظهر ذلك بشكل قوي في القارة الاوروبية . فقد مهنت أحداث العام الماضي في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الطريق أمام توطيد المشل الديمقراطية . وتفتتح آفاق حقيقية للانتشاء بنجاح من المرحلة الاولى من المفاوضات المعنية بتخفيض الاسلحة التقليدية والمفاوضات الخاصة بتعزيز تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا .
- ٣ - واكتسبت عملية نزع السلاح النووي الناشئة آفاقا جديدة . فبعد معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، جاء دور الاتفاق على تخفيض الاسلحة الاستراتيجية الهجومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية . وتعتقد بلغاريا أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يتحول الى عملية تتوسع بلا انقطاع ، يمكن أن تنضم اليها فعلا بقية الدول النووية .
- ٤ - ويكتسي اقتراح إعلان جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون في ظروف الموقف الدولي المؤاشي جدا أهمية خاصة . وترمي هذه الفكرة الى استبعاد تلك المنطقة من العالم من دائرة نشاط التحالفات العسكرية ، الامر الذي يؤدي لا محالة الى تخفيف التوتر وتعزيز السلم وحسن الجوار .
- ٥ - إن اعلان استقلال ناميبيا هو دليل على الامكانيات الكبيرة التي توجد الان لحل المشاكل الجذرية للسلم والامن في العالم بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والمحادثات .

٦ - وترحب بلغاريا بإزالة آخر مستعمرة في أفريقيا باعتبار ذلك نجاحا كبيرا للشعب الناميبي والمجتمع الدولي . وقد أقامت بلغاريا علاقات دبلوماسية مع الدولة الجديدة وأبدت استعدادها لتنمية التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في جميع المجالات التي تهم الطرفين .

٧ - وترى بلغاريا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد الحوار الذي بدأ بين حكومة جنوب أفريقيا وقيادة الائتلاف الوطني الناميبي . ونحن نؤيد الخطوات الرامية إلى إيجاد حل عادل للنزاعات الأفريقية الداخلية في جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية . ويؤيد بلدنا اقتراحات تلك الحكومات بشأن بدء المفاوضات المباشرة مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية من أجل البحث عن حلول توفيقية وحلول معقولة تقبلها جميع الأطراف .

٨ - إن اقتراح إقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي هو دليل جاد على الاتفاق الواسعة لضمانات الأمن الوطني على أساس الأمنين الإقليمي والعالمي . وتمتد في هذه المنطقة من العالم طرق مواصلات بحرية هامة ، وطرق تجارية ويتم تعاون دولي متنوع . وتعتقد بلغاريا أن ذلك التعاون يمكن أن يتوسع ويتعمق في ظروف تخفيف التوتر العالمي وتوطيد عملية الانفراج في العالم ، بما في ذلك المحيطات والبحار . ويمكن الجمع بين تحديد وتخفيض التسلح العسكري البحري واتخاذ بعض تدابير بناء الثقة وحسن الجوار التي تتبع بالفعل في الممارسة الدولية .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - تقوم السياسة الخارجية لجمهورية بولندا على أساس الافتراض الجوهري بأن أنشطة المجتمع الدولي ينبغي أن ترمي إلى إخماد وإنهاء جميع النزاعات التي تضرع الدول وكذلك الحركات الاجتماعية والسياسية في مواجهة بعضها البعض وإلى تهئية الظروف المناسبة لإقامة تعاون مشر في جميع المجالات . ولهذا السبب ، فإن بولندا تعتقد أن جميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق سلم وأمن وتعاون دولي في مختلف مناطق العالم ، تتسم بأهمية غير عادية .

٢ - وبهذه الروح ، فإن حكومة بولندا تولي اهتماما للمبادرة الهامة التي طرحتها الأمم المتحدة بشأن تحويل منطقة جنوب الأطلسي ، الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية ، الى منطقة سلم وأمن وتعاون ودي لدول المنطقة والدول العظمى ، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللتين لهما مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية في أمريكا الجنوبية وافريقيا على السواء .

٣ - ولم تكن منطقة جنوب الأطلسي بمنأى عن النزاعات الخطيرة بما فيها النزاعات المسلحة . وتؤكد ذلك الحرب بين بريطانيا العظمى والارجنتين على جزر فوكلاند (مالفيناس) وكذلك النزاعات المسلحة التي ما زالت مستمرة في منطقة جنوب افريقيا - والمعارك القائمة على أراضي أنغولا وجمهورية جنوب افريقيا . ولم تمض سوى شهور قليلة على حصول ناميبيا على استقلالها بعد ٢٤ عاما من الكفاح المسلح و ٤٠ عاما من طرح مسألة ناميبيا في الأمم المتحدة . ولقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في عملية القضاء على استعمار ناميبيا وتحريرها من احتلال جنوب افريقيا ، ولا بد لهذا النجاح العظيم أن يؤتي ثماره بانضمام ناميبيا الى دول حوض جنوب الأطلسي التي تجمعها مصلحة مشتركة .

٤ - وحكومة بولندا مقتنعة بشدة بأن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، التي تحدها الرغبة في أن تمتد أيضا الى هذه المنطقة مبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، ينبغي أن تقدم دون تردد دعمها الكامل لفكرة إنشاء "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" . وثمة خطوة هامة نحو وضع قرار الجمعية العامة موضع التنفيذ هي ازالة أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جنوب الأطلسي ، تلك الأساطيل التي أصبحت تمثل حاليا أثرا من آثار عصر المواجهة والتنافس بين هاتين الدولتين العظميين الذي ينحسر تدريجيا ، وكذلك الاسراع بإنهاء عملية انسحاب القوات الكوبية وافرقة المدربين السوفيات والالمان الشرقيين من أنغولا .

٥ - وترى حكومة بولندا أن زيادة تعميق وتعجيل عملية التحولات الداخلية الاساسية في جمهورية جنوب افريقيا ، الرامية الى القضاء على نظام الفصل العنصري وكذلك استقرار الحالة الداخلية في أنغولا على أساس التوصل الى حل توفيق بين السلطات في لواندا وقوى المعارضة برئاسة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، هما شرطان لاغنى عنهما لإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي . وتؤيد حكومة بولندا هذه الاجراءات اقتناعا منها بأن ايجاد حل لبناء للمشاكل القائمة بين جنوب افريقيا وأنغولا ، من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة لإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

- ١ - "تكرر حكومة المكسيك الاعراب عن تأييدها لإنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي . وهي مقتنعة بأن هذا سيسهم في صيانة السلم والامن الاقليميين ، كما سيكون مفيدا كأداة لتعزيز التعاون والتنمية في دول المنطقة .
- ٢ - وتولي المكسيك أهمية خاصة للفقرة ٥ من القرار ٢٠/٤٤ ، التي تحث فيها الجمعية العامة جميع الدول على الامتناع عن نقل النفايات الخطرة والسامة والنووية الى المنطقة أو التخلص من هذه النفايات فيها" .
- ٣ - وبالمثل فإن حكومة المكسيك ترى أن المحافظة على البيئة في تلك المنطقة ضرورة حتمية ، ومن ثم فهي تتفق مع الجمعية العامة في أن من المناسب أن تتخذ بلدان المنطقة التدابير اللازمة لكفالة حمايتها من الاضرار البيئية .
- ٤ - ولتعزيز جنوب الاطلسي كم منطقة سلم وتعاون ، من الضروري أن تلتزم جميع دول المنطقة بتسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما بينها أو مع دول أخرى خارج المنطقة ، سلميا عن طريق التفاوض ، في اطار القواعد التي تحقق صالح الدول ، وأن تلتزم البلدان الواقعة خارج المنطقة امتثالا تاما للمبدأ ذاته فيما يتعلق بخلافاتها مع دول المنطقة .
- ٥ - وفي هذا الصدد ، فإن حكومة المكسيك كان يحدوها الامل أن يتضمن القرار ٢٠/٤٤ اشارة الى واجب جميع الدول في احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ، مما يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، بما يتفق مع الاهداف الاصلية لدول المنطقة .
- ٦ - وتكرر المكسيك الاعراب عن ترحيبها بنيل ناميبيا لاستقلالها ، وانضمامها كدولة عضو في منظمتنا . وهذا الانجاز الذي اشترك في تحقيقه شعب ناميبيا والمجتمع الدولي بأسره يفتح آفاقا من أجل القضاء التام على نظام الفصل العنصري ونتائجه في الجنوب الافريقي ، وهو ما يشكل شرطا أساسيا لتحقيق أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

٧ - إن حكومة المكسيك ، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، تلاحظ مع الارتياح المساعدة المقدمة من مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للأمانة العامة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى دول المنطقة من أجل عقد حلقتين دراسيتين لدراسة تطور وتطبيق النظام القانوني المنشأ بموجب اتفاقية قانون البحار ، وذلك في الكونغو عام ١٩٩٠ ، وفي أوروغواي عام ١٩٩١ .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية

[الاصل : بالانكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

ترحب الحكومة البريطانية بمقاصد قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٤ المتمثلة بتعزيز السلم والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي . وفي هذا الصدد ، تود الحكومة أن تلفت الانتباه إلى البيان المشترك الصادر عن الحكومتين البريطانية والأرجنتين في بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ (A/45/136-S/21159 ، المرفق) . وتمتد الفقرة ٥ من الوثيقة المذكورة ، والتذييلات المتعلقة بها تدابير محددة تم اتخاذها لبناء الثقة ولتفادي وقوع حوادث في المجال العسكري في منطقة جنوب الأطلسي . وترمي هذه التدابير إلى تعزيز نفس المقاصد التي يتوخاها القرار .

- - - - -